

هو الظاهر من اختياره وتأويله النص وتفسير غيره كقوله  
 مصرح بخلافه في كتاب مختارات النوازل قال في النفقة  
 مقدار ما يكفيها بالمعروف فوق التقدير وودون التبدل  
 نظر المجانيين وقال الكرخي بعبر حال الزوج  
 وهو قول الشافعي وقيل حال المرأة والصحيح بعبر حالها  
 وعلى هذا الفتوى وتفسيره ان كانا موسرين تجب نفقة  
 اليسار وان كانا معسرين تجب نفقة الاعسار وان  
 كانت معسرة والزوج موسرا تجب نفقة متوسطة وان  
 كان الزوج معسرا فنفقة الاعسار سواء كانت موسرة  
 او معسرة لان النظر الى حال الزوج اولي ثم اذا تحول حاله  
 يتحول الحكم ايضا انتهى وكذلك قال في الايضاح لفظه  
 وذكر الحضايف انه بعبر حالها فان كانا موسرين تجب  
 نفقة اليسار وان كان الزوج معسرا تجب نفقة الاعسار  
 وان كان هو موسرا والمرأة معسرة تجب النفقة ادون  
 من نفقة الموسرات ويعتبر في ذلك ما يكفيها بالمعروف  
 وهو الوسط من الكفاية ويؤخذ من مقادير انتهى قلت  
 فساد ذكره دلالة وهذا عبارة وعلى مقتضاها الاخلاف

في النفقة

في الحقيقة انه بعبر حالها عند قدر الزوج حتى انه لا تجب  
 للمعسرة مع الموسر نفقة الموسرات نظر الى حال الزوج  
 فقط واللموسرة مع المعسر نفقة الموسرات نظر الى حالها  
 فقط هذا اما افاذه التقدير وهذا اما اخلاف فيه تبين  
 الحقيقة فان لفظ الكرخي وبعض الحكم الكسوة والنفقة  
 على قدر تيسار الزوج وعسرته ما يكفيها من ذلك بالمعروف  
 وكذلك الطعام والشراب فتقوله ما يكفيها الخ يخرج ان يكون  
 للمعسرة مع الموسر نفقة الموسرات فيصدا اعتبار حالها  
 في الصور التي ذكرها صاحب الهداية وبقيت الصور التي  
 سكت عنها في الهداية وذكرها في المختارات كما في الايضاح  
 فاخذ بعضهم فيها بالظاهر وعرف هذا قال في النانا وخاتمة  
 و اشار الحضايف في ادب القضا من عارضة في بعضها  
 يشيرونه بعبر حال الزوج قلت وهو ما وقع في تفسير  
 القسم الرابع كالقوله عن الايضاح ومختارات النوازل قال  
 وفي بعضها يشيرونه بعبر حالها قلت وهو ما صحت  
 به وقال الزاهد في شرح الكتاب **شيب** يعني شرح  
 بكر خواهر زاده عن الحضايف ان كان الزوج موسرا هو

لما